

اقتصاد

٤ مرات تضاعف عدد المنشآت الصناعية

الحلبية بعد تأمين المحافظة

إ. هناء خانم

أكد مدير صناعة حلب معن زين العابدين أن عدد المنشآت الصناعية العاملة في حلب حالياً يبلغ ١٠٤٤٠ منشأة، إذ تمت إعادة التأهيل وتوفير مستلزمات ومتطلبات العمل ضمن الإمكانيات المتاحة، علماً بأن عدد المنشآت الصناعية التي كانت تعمل خلال الحرب في كل مناطق المحافظة بلغ نحو ٢٥٠٠ منشأة فقط، ما يعني تضاعف عدد المنشآت ٤ مرات بعد تأمين المحافظة، منوهاً بتدليل الكثير من الصعوبات من أجل عودة المنشآت الصناعية التي كانت متوقفة إلى العمل والتشجيع على إقامة استثمارات جديدة في القطاع الصناعي، وذلك بفضل انتصارات الجيش في معظم مناطق المحافظة والسعي الحثيث من الحكومة لسن التشريعات وإصدار القرارات المشجعة لعودة المنشآت الصناعية للعمل وعلى الاستثمار في القطاع الصناعي بالتوازي مع العمل لتأهيل هذه المناطق وتأمين متطلبات عودة دوران عجلة الإنتاج ومستلزمات العمل وعبر متابعة حثيئة من قبل المديرية وبالتعاون مع المحافظة وقرعة صناعة حلب. وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح زين العابدين أن هناك عدداً من المنشآت تم تنفيذها حالياً يبلغ عددها ٩٥٢٤، منها نحو ٤٤ منشأة تم تأهيلها مؤخراً تعمل في النسيج و١٩ منشأة كيميائية و٥ في القطاع الغذائي إضافة إلى ٧ منشآت هندسية و٣ منشآت حرفية، وفي منطقة الشيخ نجار وحدها هناك ٤٢٠ منشأة تم تأهيلها إضافة إلى وجود ٧٣٨ منشأة مؤهلة في المنطقة ذاتها، موضحاً بأن عدد منشآت الشيخ سعد والشيخ خضر ونبيل والزهره وبعض أنحاء مدينة حلب قد بلغ ٣٣٧٨ منشأة، والمجموع في باقي المدينة بالكامل بلغ ٨٦٧٠ منشأة.

وكشف تقرير للوزارة عن وصول عدد المنشآت التي كانت متوقفة واستعدت العمل فيها منذ بداية العام ٢٠١٧ وحتى الآن نحو ٧٨٢٢ موزعة على أكثر من ٣٠ منطقة وتجمعا صناعيا في مدينة حلب وريفها منها ٤٤٠ منشأة في مدينة الشيخ نجار الصناعية، إلى جانب دخول ٦٦ منشأة جديدة حيز الإنتاج خلال العام ٢٠١٧ وصل رأسمالها إلى ٩١١ مليون ليرة، أمنت نحو ٣٧٥ فرصة عمل وتنفذ ١٢ منشأة منذ بداية العام ولغاية ٢٠ الشهر الماضي، إضافة إلى نحو ٣٠٤ فرصة صناعية جديدة دخلت الإنتاج ورأسمالها نحو ٦٧٥ مليون ليرة.

وأشار إلى ترخيص نحو ٥٦٣ منشأة صناعية خلال العام الماضي يبلغ رأسمالها ٩،٩ مليارات ليرة توفر حين تشغيلها نحو ٦٣٩٣ فرصة عمل إلى جانب حصول ١٤٢ منشأة على قرار صناعي يصل رأسمالها إلى نحو ٥٨٩ مليون ليرة توفر ٥٩٩ فرصة، معتبراً أن ارتفاع هذا العدد من المنشآت المرخصة يؤكد وجود رغبة كبيرة لدى المستثمرين بالإقبال على الاستثمار في القطاع الصناعي وبخاصة في محافظة حلب.

ولفت إلى ما يتم العمل عليه حالياً في محافظة حلب لتشجيع إقلاع المنشآت الصناعية من خلال توفير التيار الكهربائي في عدد من المناطق وتأمين حوامل الطاقة لكامل احتياجات المنشآت القائمة والمتنوعة و٧٥ بالمئة للمنشآت التي تم منحها موافقة مبدئية من حيث الموقع، إلى جانب ما تعمل عليه مديرية الصناعة من خلال تفقد التجمعات والمناطق الصناعية بشكل أسبوعي، والاجتماع مع الصناعيين عن قرب والاستماع إلى مشاكلهم والصعوبات التي تعيق عملهم والعمل على تذليلها بالتعاون مع الجهات العامة.



٧٠٠ مليون يورو تكلفة محطة توليد اللاذقية و ١٠٠٠ مليون يورو خسائر محطة توليد التيم

وزير الكهرباء لـ «الوطن»: لا ن فكر حالياً بمنح قروض لتمويل الطاقات البديلة للمواطنين

لافتاً إلى أنّ الشبكة الكهربائية في سورية غير مرتبطة كاملة حالياً نتيجة خروج خطوط التوتر العالي الاستراتيجيين بسبب الأعمال الإرهابية المسلحة في إدلب وهما (حماء ١ - الزارة) و(حماء ٢ - جندي)، مؤكداً أنّ حالياً يتم التنسيق مع الجهات الأمنية لتأمين المنطقة لإصلاحهم وإعادة ربط الشبكة الكهربائية ما بين الجنوب والوسط والساحل من جديد.

تغذية دير الزور

بين الوزير أنّه تم إنجاز أكثر من ٧٠ بالمئة من أعمال خط التوتر العالي ٤٠٠ كيلو فولت الذي سوف يغذي محافظة دير الزور بطول ٣٢٨ كيلو متر والممتد من حمص إلى تدمر إلى التيم و دير الزور.

مشيراً إلى الصعوبات التي اطالت من الفترة الزمنية لإنهاء المشروع بسبب وجود الألغام التي زرعا المسلحون قبل رحيلهم من المناطق التي يمر بها الخط ما اعاق العمل قليلاً، مبيّناً أنّ حالياً يتم التنسيق مع عناصر مختصة من القوات المسلحة لإزالة الألغام حرصاً على سلامة العاملين في وزارة الكهرباء.

لافتاً إلى أنّه بالتوازي يتم العمل حالياً على إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية داخل المحافظة، مبيّناً أنّه سيتم إعادة تأهيل محطة تحويل الطلائع ٢/٦٦ كيلو فولت والتي سوف تكون جاهزة خلال ٦٥ يوماً في السددة، بالإضافة إلى خط توتر ٦٦ بطول ٩ كيلو متر يربط بين محطة التيم ومحطة الطلائع شبه جاهز حالياً، مضيفاً، تم إجراء الصيانة الكاملة والأزمة مراكز التحويل والشبكات التوتر المنخفض.

مبيّناً أنّه تم التوجيه أيضاً لإعادة تأهيل مبنى الشركة في المدينة والمؤلف من ٦ طوابق مدمر نصفها، لافتاً إلى عودة أغلب العاملين إلى مقر الشركة من مهندسين وفنيين وإداريين. كما شفى عن إجمالي الخسائر التي تعرضت لها دير الزور خلال الحرب والتي تتوق ١٠٠ مليار ليرة سورية، مبيّناً أنّ محطة توليد التيم لوحدتها قيمة خسائرها ١٠٠ مليون يورو، بالإضافة إلى محطات تحويل التيم ٦٦/٤٠٠ ومحطات التحويل الأخرى.



قصي المحمد

كشف وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي لـ«الوطن»، عن توجه الوزارة الجاد لتشجيع كافة المواطنين وليس فقط التجار والصناعيين للاستفادة من مشاريع الطاقات البديلة، وذلك من خلال تقديم كل التسهيلات لهم لتأمين ما يطلبونه من المعدل الوطني لإنتاج الأكوام الشمسية والرقائق الكهروضوئية، مبيّناً أنّ الوزارة تقدم لكل من يرغب بتريكيب سخان شمسي منزلي قرضاً مالياً «سلفة» بقيمة ٢٠ ألف ليرة سورية خالية من الفوائد، مؤكداً أنّ الطاقات البديلة تشكل رافعة مهمة للمنظومة الكهربائية في سورية.

ولفت إلى أنّ تكلفة مراكز التحويل الإفرادية للمنازل والمزارع تصل إلى ١٥ مليون ليرة سورية، إلا أنّ مراكز التغذية عن طريق الطاقة الشمسية تبقى الأوفر، موضحاً أهميتها كونها لا تدخل ضمن برنامج التقنين المستقبلية المحتملة، مشيراً إلى أنّ استحقاق الكيلو واط الوسطي للفيالات والمزارع الخاصة يصل كحد أدنى حالياً إلى ٣٠ ألف ليرة سورية.

أكد خربوطلي عدم طرح فكرة منح قروض لتمويل مثل تلك المشاريع، مشيراً إلى أنّ الموضوع يرتبط بالواردات المالية التي تحصل عليها الوزارة، مبيّناً أنّ الموضوع يحتاج إلى دراسة أيضاً من قبل رئاسة مجلس الوزراء، إلا أنّ الوزارة تقدم في المقابل مبلغاً مالياً بمقدار ٢٠ ألف ليرة سورية من دون فوائد لكل مواطن يرغب بتريكيب سخان شمسي منزلي، ما يسهم في تخفيف من نسبة التلوث الناتج عن استخدام المحروقات للتدفئة. موضحاً بأن الموقع الجغرافي لسورية يساعد على إنتاج مشاريع مزارع الطاقة الكهروضوئية وهي مضمونة ١٠٠ بالمئة بالرغم من قسفتها في دولة كبرى كالمناخ لانخفاض الشعاع الضوئي الشمسي، إلا أنّ سورية من أو دول العالم من ناحية توافر الانبعاثات الضوئية الشمسية (أعلى حزمة ضوئية شمسية في العالم).

كهرباء الساحل

بين خربوطلي أنّ منطقة الساحل السوري تعاني من نقص في التغذية حالياً بسبب خروج خط توتر العالي ٢٣٠ كيلو فولت الذي يربط محطة توليد «زيرون» باللاذقية وذلك نتيجة ما دمته العصابات الإرهابية المسلحة في إدلب، مؤكداً أنّ التغذية حالياً تتم عبر محطة توليد «بانياس» من الساحل لعشر سنوات مستقبلية لأن مساحة الأرض التي سيتم إقامة المشروع عليها تمكن الوزارة من توسيع استطاعة المحطة إلى ٨٥٠ ميغا واط.

واقع الشبكة

أشار خربوطلي إلى أنّ موقع محطة محدودة يشكل عائق كبير أمام عمل الوزارة لكونها تقع في منطقة تجلجها في خطر يومي وهدفاً للقذائف الجماعات الإرهابية المسلحة، معولاً على اللقطة الكبيرة التي يبذلها الجيش العربي السوري لدحر العصابات المسلحة لإعادة الاستقرار للعمل فيها، وكانت الوزارة قد أعلنت مسبقاً عن إنهاء ٥٠ بالمئة من تقييم الأضرار التي حصلت نتيجة الاستهداف الأخير لها.

رافعات اقتصادية تؤمن فرص عمل لأبناء الريف في مناطقهم

الغربي لـ«الوطن»: مجتمعات نمووية على شكل حاضنات أعمال في الأرياف أصبحت قيد التنفيذ



الوطن

بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن»، أنّ خطة العام الماضي ٢٠١٧ تضمنت عناوين مهمة، منها الريف السوري «لكن العام الحالي يبقى الأبرز والأهم، من حيث توصيف الحالة، وقيام رئاسة مجلس الوزراء بالعمل على تنفيذ مخططاتها، بعد دراسة أفضت إلى إقامة المجتمعات التنموية في الأرياف».

لافتاً إلى أنّ فقر الأرياف مقارنة بالمدن سببه الرئيس ضعف التنمية فيها، الذي حفز هاجس الهجرة لدى أبنائها نحو المدينة «مما شكل أطواقاً حولها، وفي قلبها، تعتبر مخالفة من الناحية التنظيمية، وتسبب تلوثاً بصرياً، ولكن هل نلوم أولئك المنقلبين باتجاه المدينة؟ بالطبع لا... لأن تلك الهجرة أسباباً اقتصادية، ومعيشية، وغياب المشاريع الزراعية، والصناعية، وهناك ضعف في البنى التحتية، والخدمية، وعدم وجود منشآت تعليمية مهمة، وتعليم عالٍ وعدم وجود جمعيات سكنية، كله سبب شريحاً كبيراً بين الريف والمدينة». وأضاف الغربي: «جاءت الأفكار باستثمار هذا الخزون الإستراتيجي الحيوي، من خلال الذهاب إلى الريف، وإلغاء الوسيط، فتم العمل على خلق حالة من التنمية المستدامة، التي بدورها تحقق توازناً بين الريف والمدينة، لذلك كانت المجتمعات التنموية في تنشيط الاقتصاد السوري، وإنعاشه في هذه المرحلة هي العنوان».

مبيّناً أنّ المجتمعات التنموية سوف تمتد إلى أغلب الأرياف، إذ تصل مساحة كل مجمع وسطياً إلى ٢٥ ألف متر مربع، بحيث تحتوي على كتل بناء، بمساحة تبلغ ١٠ آلاف متر مربع، وهي مكوّنة من أبنية إدارية ومراكز طبية بيطرية، وصيدلية زراعية وخطوط فرز وتوضيب مجهزة بأحدث الخطوط الأجنبية، ووحدات تبريد وتخزين المنتجات الزراعية.

الكوا لـ«الوطن»: شركات مع

القطاع الخاص لتوفير فرص العمل

إ. صالح حميدي

كشف مدير مرصد سوق العمل محمود الكوا لـ«الوطن» أنّ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وضعت خطة لتفعيل مرصد سوق العمل في الوزارة وبدأت فعلياً بتنفيذ هذه الخطة من منتصف العام الماضي (٢٠١٧) مبيّناً أنّ هذه الخطة تضمنت العديد من المحاور من ضمنها تحديد مصادر بيانات المرصد وتطوير هذه المصادر والية جمعها بما يلي رصد سوق العمل بمدخلاته ومخرجاته لئتم اقتراح السياسات والإستراتيجيات التشغيلية على المستوى الكلي ومواءمة مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. مشيراً إلى أنّ الوزارة صممت ونفذت عدداً من الحزم التدخلية لتنشيط سوق العمل أهمها حزمة الشراكات مع القطاع الخاص، إذ تهدف هذه الحزمة إلى بناء عدد من الشراكات مع أهم الشركاء الفاعلين اقتصادياً في القطاع الخاص، كما تهدف هذه الشراكات إلى توفير معلومات عن فرص العمل المتاحة لدى القطاع الخاص لأكثر عدد من الباحثين عن فرص عمل بالإضافة إلى تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتأييدها ضمن أفتية الوزارة.

تتعلق ثانياً هذه الحزم بموضوع التدريب المهني بالتنسيق وقد نفذت الوزارة المرحلة الأولى من هذه الحزمة في محافظات دمشق وريفها وحماة وحمص، وكان الهدف من هذه الحزمة رفع المنشآت والورش الصناعية بأيد عاملة مدربة تساهم بزيادة إنتاجية هذه المنشآت والورش من جهة ومن جهة أخرى بناء قدرات الداخلين الجدد لسوق العمل وتوفير فرص تدريب منتهية بالتنسيق لهم هذه الحزمة، ويتم العمل على توسيع هذه الحزمة بالاستفادة من الدروس المستفادة من التنفيذ العملي بمحافظات حلب وحماة ودرعا والسويداء. وتعمل الوزارة في الحزمة الثالثة والمتملة بدعم الخريجين الجدد وتهدف هذه الحزمة لتوفير فرص بناء قدرات ٢٠٠٠ مستفيد كحد أقصى بعدد من الاختصاصات في الجامعات والمعاهد الحكومية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجهات التابعة لها.

وفي الحزمة الرابعة قال مدير مرصد سوق العمل إنّها تتعلق بزيادة الأعمال للمسرّحين من خدمة العلم تهدف هذه الحزمة لتوفير بناء القدرات اللازم لترميم المهارات والعارف المهنية والأكاديمية للمسرّحين من خدمة العلم من أجل دمجهم بسوق العمل وكذلك توفير الدعم اللازم لهم لإنشاء مشروعاتهم الخاصة. وهناك حزمة دعم زيادة الأعمال وتمت ضمن هذا الإطار إعادة إطلاق مركز الإرشاد الوظيفي وريادة الأعمال في مسانح برزة بهدف تعزيز قدرات الداخلين الجدد لسوق العمل وتوفير بناء القدرات اللازمة لهم بما يعزز من فرص حصولهم على عمل لائق وذلك من خلال توظيف شراكات مرصد سوق الوزارة مع القطاع الخاص، كما ويوفر المركز الاحتضان اللازم للمشروعات الريادية والتسهيلات المطلوبة لدعم هذه المشروعات.

العمارة الخضراء كالمجمعين التنمويين في كفرام حمص، وطوق البلد اللاذقية. بين الغربي أنّ ما يميز هذه المجتمعات هو أنها تمثّل حاضنات أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل رافعات للنهوض بالاقتصاد السوري، وهي تؤمن فرص عمل لأبناء الريف ضمن مناطقهم، مما يوفر عليهم تكاليف الذهاب للمدينة، ويوفر الوقت ويقضي على الوسيط، وهذا يساهم مصغرة حسب الحاجة. تتكفل هذه المجتمعات بشراء وتسويق منتجاتهم بسعر عادل، كما توفر أجهزة صرفاً في عدة مصارف، ومعامل عاصر الحكومي فيما يخص توزيع مادة المازوت لتشغيل المولدات ومضخات المياه.

مبيّناً أنّ توزيع المادة يتم من خلال المعتمدين أصولاً في الريف حيث يوجد أكثر من ٧٠ رخصة، أما المدينة غير المفعله الرخص حالياً مبيّناً أنّ التوزيع يتم من خلال ناقلين بالتنسّق مع المديرية وبشكل مباشر للمواطنين بالتعاون مع المختابر في الأحياء.

لطرفها خارج المواسم ومحطة وقود، وصالة للمؤسسة السورية للتجارة، وسوق مهال وساحات واسعة، تمكن الشاحنات من التحميل والتفريغ بسهولة تامة. ولكن لكل بيئة مشاريعها الخاصة، فغالباً بعض المناطق تحتوي على ثروة حيوانية، لذلك سوف تضم مجتمعاتها التنموية معامل الألبان وأجبان، أو مسالخ بلدية أو معامل كونسرو، ومشاريع متعددة بما يخدم بيئة كل منطقة.

وكشف الوزير الغربي عن البدء بتنفيذ المجتمعات التنموية في اللاذقية، وطرطوس، والسويداء، ودرعا، في حين حدث تأخير في البعض منها، مرجعاً سبب ذلك إلى تخصيص الأراضي، أو لأسباب جيولوجية تتعلق بترتبتها الإنشائية، كما حصل في دير البشل في بانياس، وهذه المجتمعات سوف تعمم في كافة الأرياف السورية دون استثناء، وبعضها سوف يطبق مبدأ

٢٥ مليار ليرة دفعها الحلبيون لـ«محروقات» ثمناً لمازوت التدفئة

الوطن

مليون لتر استغاد منها أكثر من ٣٥٨ ألف أسرة، مبيّناً أنّ التوزيع ما زال مستمراً لنهاية آذار القادم. وضمن معدل وسطي للأسر المستفيدة من الكمية كاملة ٤٠٠ لتر في حلب وريفها فقد بلغ عدد الأسر ٣٣٧٥٠٠ أسرة استلمت كامل مخصصاتها، مؤكداً أنّ جميع مخصصات أبناء الشهداء وذويهم تم الانتهاء منها حالياً. مشيراً إلى أنه يومياً يرد إلى مديرية محروقات حلب ٧٧ طناً وفقاً للخطة المعتمدة من وزارة النفط، منها ٢٨ طنب بزينين ٤٤ طنب مازوت يتم توزيعها. مبيّناً أنّ عدد محطات الوقود العاملة في حلب وريفها حالياً بلغ ٣٧ محطة فقط منها ٢١ محطة في المدينة و١٧ في الريف، مؤكداً أنّ جميعها خاصة، مشيراً إلى أنه يوجد محطة حكومية واحدة في المدينة يتم العمل على إعادة تأهيلها حالياً وهي محطة «الزبدية»، لافتاً إلى أنه من المتوقع الانتهاء من إدخالها للخدمة نهاية أيار القادم.

موضحاً أنه يتم العمل حالياً على استكمال التحضيرات لتنفيذ البطاقة الذكية في حلب وريفها، لافتاً إلى أنه تم تخصيص ٥ محطات وقود لتجريبها وتفعيل البطاقة عليها قريباً بالنسبة لخطوط النقل العام السرافيس والبولمانات. وفيما يخص البطاقة الذكية، بين البيك أنه يتم تجهيز العمل حالياً من أجل تطبيق البطاقة الذكية والتي ستكون جاهزة خلال عام ٢٠١٨ وستتم بداية برمجة لخطوط النقل العام السرافيس والبولمانات وتم تخصيص ٥ محطات بداية لها. وفيما يخص السيارات الحكومية بين أنه ستكون جاهزة بداية الشهر الخامس القادم، أما بالنسبة لأسر فستكون منتهية بنهاية العام الحالي في حلب وريفها، لافتاً أنه من المتوقع وصول وفد متابعة الموضوع خلال أسبوع من دمشق. مشيراً إلى أنه من المتوقع الانتهاء من التوزيع وفقاً للخطة الموضوعية في وزارة النفط بداية نيسان القادم.